International Journal of Youth Economy

Int. J. Youth Eco. 5, No. 1, 29-53 (2021)
DOI.http://dx.doi.org/10.18576/ijye/050104

Importance of Social Observatories in Early Warning Systems-
Scenarios for Tourism and Transport Sectors

Nadjat Wassila Belghanami
University Center of Ali Kafi – Tindouf Algeria
Email: wacila20006@hotmail.fr

أهمية المراصد الاجتماعية في تفعيل أنظمة الإنذار المبكر

سيناريوهات قطاع السياحة والنقل نموذجا

د.نجاة وسيلة بلغنامي

مخبر التنمية المحلية المستدامة والمقاولاتية، المركز الجامعي علي كافي تندو – الجزائر

Received 25 March 2021, Revised 13 April 2021, Accepted 30 May 2021, Published 1 May 2021

Abstract
The virus caused great global losses in all aspects, as well as a loss of human lives, while the world witnessed a remarkable decline in all economic and social indicators. This contributed to the increase in governments spending on precautionary operations. Therefore, this study aims to highlight the impact of the current epidemic crisis compared to the impact of previous crises from the perspective of social observatories. The purpose is to track and monitor community movement and analyze it based on early social warning systems such as economic growth, global demand, travel and trade between countries, besides monitor the impact of the pandemic on tourism and air transport.

The scenarios by most important global observatories, the predictive estimates of the repercussions that accompanied the suspension of international flights on the tourism sector are discussed. The losses that resulted from it due to the decline in the number of tourists of 60% to 80% in the year 2020, affected the air transport sector with a decrease of -35%. This led to an estimated loss of $ 400 billion where 4.8 million jobs have been laid off, approximately 43% of the sector's jobs disappeared. The Middle East and Africa region also recorded a decline of 75%, the Americas 69% and Europe 70%. It is expected that 2.4 billion aircraft passengers will register in 2021, compared to 1.8 billion in 2020, compared to 4.5 billion which was in 2019. The recommendation emphasises the necessity of specific measures to reduce the risks associated with COVID-19 for the travel and tourism sector, particularly to

*Corresponding author e-mail: wacila20006@hotmail.fr

activate safety procedures and infection detection through effective traceability inspection systems with vaccination certificates that help in tourism recovery. The paper perpetuates the modernization of the tourism and transport ecosystem based on the development of travel behaviour.

Keywords: Social Observatories, Social Alert, COVID-19 Pandemic, Risk Management, Tourism and Transportation.

ملخص

سبب الفيروس في خسائر عالمية جمة في كل الجوانب الى جانب فقدان في الارواح البشرية أيضاً، حيث شهد العالم تراجعا ملحوظا في كافة المؤشرات الاقتصادية و الاجتماعية على حد سواء و هو ما ساهم في ازدياد الإنفاق الحكومي على العمليات الاحترازية. و تهدف الدراسة الى ابراز تأثير الازمة الوبائية الراهنة مقارنة بأثر الازمات السابقة بمنظور المراصد الاجتماعية لتتبع و رصد حركة المجتمع وتحليلها بالاعتماد على انظمة الانذار الاجتماعي المبكر على غرار النمو الاقتصادي و الطلب العالمي ، حركة السفر والتجارة بين البلدان، و ليس هذا فقط ، فقد انعكس انتشار الفيروس على قطاعي السياحة و النقل سيما النقل الجوي .في الاخير عرض السيناريوهات التي تشير إليها اهم المراصد العالمية و تبرز فيها التقديرات التنبئية للانعكاسات التي صاحبت تعليق الرحلات الدولية على قطاع السياحة و ما افرزته من خسائر بسبب تراجع عدد السياح في العالم بما يتراوح بين 60%و80% في سنة 2020 مقارنة بأثر الازمات السابقة مثل فيروس سارس على قطاع النقل الجوي بتدني بلغ 35-% . ايضا تسجيل تراجعت حركة الطيران منذ مطلع يناير 2020 من 176 ألف الى أقل من 72ألف رحلة يوميا في أبريل2020. بسبب عدد الطائرات المتوقفة نحو 24 ألف طائرة. تقدير فقدان ما يقدر بـ 400 مليار دولار في الايرادات. تسريح نحو 4.8 مليون وظيفة بما يقارب اختفاء 43% من وظائف القطاع. كما سجلت منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا تراجعا بنسبة 75% والأميركتان 69% و70% أوروبا. وتشير تقديرات النتائج المالية تدهورا مقارنة بالتوقعات السابقة رغم تحسّن الآفاق عام 2021، التي قدّرت بـ 38 مليار دولار هذا العام. وبلغت الخسائر نحو 126,54 مليار دولار عام 2020.و يتوقع أن يسجل 2,4 مليار مسافر عبر الطائرات عام 2021، مقابل 1,8 مليار عام 2020، في حين كان العدد 4,5 مليار عام 2019.نتيجة ذلك، من المنتظر أن يبلغ إجمالي رقم معاملات شركات الطيران 458 مليار دولار هذا العام، أي بزيادة 23% مقارنة بعام 2020 الذي سجل رقم معاملات بـ372 مليار دولار، لكنه لا يزال بعيداً عن رقم عام 2019 الذي بلغ 838 مليار دولار .في الاخير تم التأكيد على أهم توصية بضرورة تدابير الحد من المخاطر المرتبطة بكوفيد-19 لقطاع السفر و السياحة خاصة بتفعيل أنظمة فحوص كشف الإصابة وتتبع المصابين وشهادات التطعيم للترويج لسفر آمن والتحضير لتعافي السياحة ، و إدامة تحديث النظام البيئي للسياحة و النقل وتأثير الجائحة على ثقة المسافرين وسلوك السفر.

الكلمات المفتاحية: مراصد اجتماعية، انذار اجتماعي، وباء كوفيد-19، ادارة المخاطر، السياحة والنقل.

توطئة (مقدّمة):

في ظل عدم اليقين الكبير الذي يخيم على مسار الجائحة، لا يزال المجتمع العالمي يواجه ضغطا اجتماعيا واقتصاديا هائلا مع ارتفاع تداعيات المخاطر الاجتماعية و الاقتصادية للجائحة على مستوى الافراد ، الاسر زائد المجتمعات و الحكومات حتى بعد بشائر الخروج من هذه الأزمة الصحية والاقتصادية للتكيف مع المستجدات الراهنة بعد تعزيز حرية التنقل التي ضاق نطاقها، الأمر الذي حقق انتعاشا من التحسن في الآفاق المتوقعة.من خلال معطيات المراصد الاجتماعية التي تستند على أنظمة الانذار المبكر في التنبؤ بإدارة مسارات الجائحة بشكل مسبق. حيث يعد الانذار المبكر و المرصد من اهم الوسائل لضمان فعالية تقييم و فهم المخاطر و تشاطر الاطلاع على تلك المعلومات و كيفية التوصل اليها و تعزيز الحوكمة و التنسيق بين المنظمات و القطاعات المعنية بوضع السياسات بمشاركة المجتمعات المعرضة لمجموعة من الاخطار اشراكا فعالا من اجل التأهب المستمر و تهيئة الاوضاع لاتخاذ حزم و تدابير مبكرة حيث يوفر معلومات في كافة الميادين : الاقتصادية ، المادية ، الاجتماعية ، الثقافية و البيئية للافراد، المؤسسات و المجتمعات على السياق المحلي و الدولي و يساهم أيضا في التنمية المستدامة والأصول التابعة لهم في كل من المجال الاقتصادي ، الاجتماعي ، الصحي والثقافي والبيئي. بغية التصدي للمخاطر بشكل أفضل و تخطيط بشكل مسبق خطط الانتعاش و اعادة البناء.

حيث سبب الفيروس في خسائر عالمية جمة في كل الجوانب الى جانب فقدان في الارواح البشرية أيضاً ، حيث شهدت تراجعا ملحوظا في كافة المؤشرات الاقتصادية و الاجتماعية على غرار النمو الاقتصادي و الطلب العالمي ، حركة السفر والتجارة بين البلدان، مما ساهم في ازدياد الإنفاق الحكومي على العمليات الاحترازية للحد من انتشار الفيروس .و ليس هذا فقط ، فقد انعكس انتشار الفيروس على قطاع النقل سيما النقل الجوي بل أن انتشار هذا الوباء زاد من حدة أثر الازمات السابقة في حين تشير التقديرات الى اهم الانعكاسات التي صاحبت تعليق الرحلات الدولية على قطاع السياحة و ما افرزته من خسائر بسبب تراجع عدد السياح في العالم بما يتراوح بين 60% و 80% في عام 2020.

من جهة ثانية تعددت الاليات التي تقوم برصد المخاطر كون ان الخطر يقع على مستويات متعددة، وكذلك يختلف المتعرضين لها مما يؤثر على آلية التعامل معها و من أجل ايجاد طريقة فعالة لتحقيق منهجية إدارة المخاطر كان لزاما ادراك مدى مفهوم و اهمية ادارة المخاطر لمعرفة الالية الانسب من أجل تنفيذ الاستراتيجية التي تتوافق معها عليه و هذا ما استلزم تحديد مفهوم واضح لإدارة المخاطر من خلال الاحاطة الشاملة بمختلف المداخل ذات الصلة على غرار المراصد الاجتماعية و أنظمة الانذار الاجتماعي كمفهوم متكامل لتحديد اهم و افضل الصيغ التي تمكن من رصدها باستخدام كيفيتها والوسائل المستعملة لتحقيقها .

أ. الاشكالية:

بناءا على ما سبق سنحاول معالجة الموضوع من خلال طرح الإشكالية الرئيسية التالية:

- ماذا نعني بالمراصد الاجتماعية ونظام الانذار الاجتماعي؟
- ما علاقتهما بإدارة المخاطر الاجتماعية؟
- كيف يمكن له رصد الأضرار التي لحقت بقطاعي السياحة و النقل سيما الجوي بعد أزمة كورونا؟

ب. أهمية الدراسة

نظرا للتراكم الشديد للمخاطر الاجتماعية في المجتمع الحديث، وتحول المجتمع بأسره إلى مجتمع مخاطر، أصبحت .كما أصبحت عملية التخطيط لإدارة المخاطر والأزمات من الأمور الهامة والملحة في رسم وتنفيذ السياسات الاجتماعية .ومن ثم فمن الضروري التفرقة بين مفهوم إدارة المخاطر، ومفهوم التخطيط لإدارة المخاطر، والتخطيط لإدارة الأزمة وطبيعة العلاقة بينها.

ج. هيكل ومنهج الدراسة

تم استخدام المنهج التحليلي الوصفي من أجل فهم الموضوع والإلمام بجوانبه المختلفة والإجابة على الاشكالية المطروحة ، ثم عالجنا موضوعنا بالاعتماد على تقارير و تقديرات اولية لمختلف المراصد الدولية :UNESCWA ، AITA، ، ACAO ، البنك الدولي ، الأونكتاد ، منظمة التجارة، السياحة و الطاقة العالمية.

ارتأينا تقسيم الدراسة إلى ثلاثة محاور أساسية:

- **أولا** : المراصد الاجتماعية، و نظام الانذار الاجتماعي المبكر.
- **ثانيا:** تكامل نظام الانذار الاجتماعي المبكر مع المراصد الاجتماعية تحت منهجية ادارة المخاطر.
- **ثالثا:** أهميتها في تحليل سيناريوهات قطاعي النقل و السياحة من خلال مؤشرات احصائية فترة الأزمة (كوفيد19).

I- المراصد الاجتماعية ونظام الانذار الاجتماعي المبكر:

I-1 المرصد الاجتماعي:

يعد مفهوم الخطر الاجتماعي حديث نسبيا حيث ظهر المصطلح بالضبط مع ظهور العمل المأجور في نهاية القرن الماضي (Francis , 2000, pp. 7-8). لذا اختلف الفقهاء في تعريفه باختلاف الزاوية التي ينظرون منها، وذلك ينطبق على كافة المخاطر سواء كانت أسبابها شخصية، مهنية أو اجتماعية (محسن حسين ، 1992، صفحة 83). ووفقا لهذا الاتجاه فهو عبارة عن الخطر الناتج عن الحياة في المجتمع (محمد حسن ، 1995، صفحة 9).و المراصد اشكالا متعددة حسب المجالات و الميادين و المواضيع المسحية نطاق البحث و من أهمها المراصد الاجتماعية المختصة بالمسائل الاجتماعية التي تناقش: الفقر، الدخول، التعليم، الصحة، الهوة، الاغتراب، السكن، و غيرها ... ما يتطلب استقلالية المراصد من الناحية المالية لضمان التمويل الكافي والمناسب لبلوغ أكبر فرص التحكم في المخاطر والتحديات الراهنة المتعددة المخاطر.

I-1- 1ماهية المرصد الاجتماعي و نطاق اشرافه:

هو عبارة عن جهاز مؤسسي وفني يقوم بالتعاون والتنسيق التام مع كافة الأطراف ذات العلاقة بالظاهرة سواء كانوا من واضعي السياسات أو التنفيذيين، يهتم بجمع المعلومات والبيانات المطلوبة لتحديد مؤشرات تلك الظاهرة وتحليلها ومتابعة حراكها، ومن تم تفسيرها والاستفادة منها في إعداد السياسات ورصد مراحلها ومتابعة تنفيذها. حيث يقوم بدوره من

خلال لجنة علمية متخصصة تقوم بوضع الاستراتيجيات والخطط المتعلقة بالبحوث والدراسات المسحية اللازمة لكل قضية اجتماعية على حدة. وقراءتها بمنظور علمي بحت حيث يغد المرصد وسيلة لدعم دور مؤسسات البحث الاجتماعي في عملية صنع القرار يسعى لأن يكون مؤسسة فاعلة في التنمية الاجتماعية عن طريق:

- إنشاء بنية أساسية لمصادر البيانات والمؤشرات الاجتماعية والإشراف على استدامتها وتغذيتها بالبيانات بصورة مستمرة وفق إحصاءات وأرقام حقيقية يجري على ضوئها وضع الحلول والتوصيات ورفعها مباشرة لجهات الاختصاص قبل ان تتحول الى ازمات لبناء قاعدة شاملة من المعرفة تساعد أصحاب القرار على بناء السياسات الفاعلة المستندة إلى بيانات واقعية صحيحة.
- رصد التغيرات الاجتماعية وتسليط الضوء لدراستها وتحليلها. للوقوف على أي ظاهرة اجتماعية من شأنها أن تؤثر سلبا على سلوكيات المجتمع المحلي، من خلال التوعية بالمخاطر المحتملة للمتغيرات ذات الفعالية السلبية أو التوصية ببعض الإجراءات التي تساعد على تجنبها بعد تقديم فهم أو تفسير علمي يصلح أساسا لبناء السياسات الحكومية الملائمة للتعامل مع هذه الظواهر.
- دعم و تمويل البحوث الاجتماعية عن طريق إقامة روابط وعلاقات مع الجامعات المختلفة، ومراكز البحوث المحلية والدولية والمراصد العالمية (المؤسسات الدولية مثل صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي ومنظمة العمل الدولية ومنظمات الأمم المتحدة، والجهات المانحة الثنائية، والمجتمع الدولي بشكل عام هو الجهة الفاعلة محورياً في إدارة المخاطر الاجتماعية)الخاصة بدراسة التغيرات الاجتماعية التي تتيح فرصة لإشراك صانعي السياسات في الحوار مع المؤسسات البحثية الاجتماعية لمناقشة النتائج التي تم التوصل إليها عند دراسة القضايا الاجتماعية.
- تعمل المراصد جنباً إلى جنب مع الحكومة، ويمكن أن تجمع المعلومات والبيانات اللازمة التي تهدف إلى تحسين تحليل السياسات الاجتماعية والمعلومات.تمكن المراصد من والرقابة والتحليل في السياسات الاجتماعية، والتأثير على صنع القرار وتوفير نظرة عامة للبرامج الاجتماعية والسياسات العامة.كما هو موضح في الشكل ادناه :

الشكل01 : نطاق اشراف المراصد الاجتماعية

المصدر:بالاعتماد على ما سبق (بلغنامي، 2017)

ويتضمن نظام المراصد خمسة مكونات رئيسية لعمله:

1. الأفراد: الباحثون ،المستخدمون ، الحاصلون على الشهادات ،....
2. المؤسسات: الجامعات ومراكز البحث والمجتمعات المهنية.
3. المنتجات: المكاتب، ودور الأرشيف، ودور النشر، الادلة و الفهارس ، المراكز و المكتبات، الصحف والمناهج.
4. الممارسات: اللجان ، صناع السياسات و التنفيذين ،الجامعات ومؤسسات البحث، والترويج،...
5. الاستخدامات: صناعة السياسة، والخطابات العامة، والمؤتمرات، والتعميم.

حيث يقوم بمجموعة من الخطوات : (عاطف ، محمد محمود، و سيد ، 2008)

1. **جمع البيانات وتصنيفها**: من خلال إنشاء مصفوفة مؤشرات من أجل تصنيف المعلومات المتعلقة بمواضيع البحث كما يعتمد أحيانا على الاستطلاع لجمع البيانات بواسطة مسح عبر شبكة الانترنت .
2. **المعالجة و تقديم المنتجات**:تقديم البيانات المصنّفة والمحللة من خلال إعداد قواعد معلومات قابلة للبحث ليتم نشرها على المواقع الإلكترونية ،بصفة دورية تصدر على شكل تقارير تتضمن توصيات وتحليلات منهجية .
3. **التنبيه** : من خلال نظام المرصد الاجتماعي (أنظر الشكل) الذي يعطي علامات تسمح بتقدير المخاطر بأسلوب كمي أو شبه كمي أو نوعي حسب احتمال التحقق والنتائج المحتملة. على سبيل المثال: النتائج من حيث التهديدات. بالرجوع الى المؤشرات الاجتماعية ، و نعني بالمؤشرات الاجتماعية عبارة عن أطر نظرية ترجمة كمية للمفاهيم الاجتماعية الكيفية بحيث تصبح قابلة للقياس العلمي، وذلك بهدف تشخيص الظواهر الاجتماعية وتفسيرها ورصد تطوراتها زمنيا ومقارنتها بالمجتمعات الأخرى. وهى أغراض تخدم في أغلبها صنع القرارات المتصلة برسم السياسات الاجتماعية"،بينما انطلق البعض الآخر من ممارسات إحصائية واقعية، وكلاهما حاول تقديم المؤشرات كوسائل أو أدوات يمكن بواسطتها قياس الواقع الاجتماعي. في هذا الإطار يعرف المؤشر باعتباره " مجموعة من البيانات الكمية أو الكيفية عن جانب أو أكثر من جوانب الحياة الاجتماعية، والتي يمكن استناداً إلى طبيعتها أن تدل أو تؤشر على واقع المجتمع . تختلف باختالف طبيعة وأولويات كل بلد ، ويتم تحديث هذه المؤشرات بشكل دوري.و نعطي بعض الامثلة الواقعية في ذلك :

- نسبة الدخل ،ساعات العمل لقياس عدم المساواة في الدخل و معدلات التغطية لنفقاتها.
- ارتفاع الأسعار في القطاعات الحرجة: لغذاء/ الطاقة/ المياه الإسكان ، الخدمات الصحية: التعليم
- القوى العاملة و معدلات البطالة خاصة فئة الشباب.
- حقوق العمال وظروف العمل (التفاعل مع الصعوبات الاقتصادية مثل تسريح العمال) من خلال ايضا :التعسف الاداري و عبء البيروقراطية.
- المؤشرات الديموغرافية(الكثافة السكانية و نسبة النمو الديمغرافي)لقياس جودة الحياة و الرفاهية الاجتماعية.
- تكرار و شدة الاحتجاجات : تقارير الشرطة ، الاعلام.

وهنا العديد من المراصد تلجأ لتقييم النتائج والاحتمالات عبر ثلاث مستويات: (الجمعية المصرية لإدارة الأخطار، 2005)

- **مرتفع**:في حالة تسجيل : تأثير مالي على المنظمة يتعدى مبلغ معين ، او التأثير البالغ على استراتيجية المؤسسة ونشاطاتها التشغيلية.و اخيرا القلق البالغ لأصحاب المصلحة .
- **متوسط** : في الحالات التالية : التأثير المالي على المؤسسة قد يتوقع أن يقع في مدى مبالغ معينة.التأثير المعتدل على استراتيجية المؤسسة ونشاطاتها التشغيلية.القلق المعتدل لأصحاب المصلحة
- **منخفض**: التأثير المالي على المؤسسة يتوقع أن يقل عن مبلغ معين.التأثير المنخفض على استراتيجية المؤسسة والنشاطات التشغيلية.القلق المنخفض لأصحاب المصلحة

كما هناك من يستخدم نموذج المخاطر – الفرص لتحليل الاحتمالات الخاصة بوقوع المخاطر والفرص من خلال تقديرها وكذا وصفها وتبيان المؤشرات التي تدل عليها لتقييم الخطر مثل ما هو مشار إليه في الشكل ادناه:

شكل رقم (02) : علامات و اشارات مخرجات نظام المرصد الاجتماعي

المصدر: (عاطف ، محمد محمود، و سيد ، 2008)

حيث يتم افتراض نسب معينة موافقة لعدد السنوات لتقدير الخطر و تختلف من مرصد لآخر على حسب أساليب القياس المختلفة للنتائج والاحتمال الملائم لاحتياجاتها. و بافتراض أن نسبة 25 % الموافقة لـ 10 عدد سنوات افتراضية، يبين نموذج الجمعية المصرية لادارة المخاطر أن تحليل الخطر يستند على تصنيفات مترابطة ومتناسقة، بناءا على مؤشرات معينة في وصفه تقدم بذلك احتمالات الحدووث–التهديدات و تكون تقديرية كما يلي: (الجمعية المصرية لإدارة الأخطار، 2005)

- **محتملة (خطورة شديدة ، خطورة عالية)**: متوقع الحدوث كل سنة أو أن فرصة حدوثه أكثر من 25% ، توقع حدوثها عدة مرات خلال فترة معينة (10سنوات) تحققت حديثا.
- **ممكنة (خطورة هامة ، خطورة عامة)**: متوقع الحدوث خلال فترة 10سنوات أو أن فرصة حدوثه اقل من 25%، قد تحدث أكثر من خلال فترة معينة (10 سنوات مثلا) كما يصعب التحكم فيها بسبب تأثيرات خارجية.
- **مستبعدة (خطورة منخفضة)**: من غير المتوقع حدوثه خلال فترة 10 سنوات أو أن فرصة حدوثه اقل من 02% ، لم تحدث من قبل و ليس محتمل حدوثها.

و بعد تحديد احتمال و نطاق تأثير الخطر تاتي الخطوة التالية و التي يطلق عليها تقييم الخطر بالنظر لقياس احتمال وقوع خسارة معينة والخسارة المادية المحتملة للأخطار التي تم اكتشافها وتحديدها، ويتطلب هذا التقييم اعطاء تبويب الأخطار في مجموعات (أسامة عزمي و شقيري، 2010، الصفحات 47-48). ثم مقارنة تقديرات الأخطار ومقاييس الخطر (العوائد والتكاليف) ذات العلاقة بين البيئة الخارجية مع اهتمامات أصحاب المصلحة لاتخاذ قرارات اتجاه الأخطار والفصل في قبولها أو معالجتها، لذلك يجب ترتيب المخاطر في صورة تصنيف عام بدلا من ترتيبها عدديا: (طارق عبد العال، 2007، صفحة 6)

- **المخاطر الحرجة:** التي تكون فيها الخسائر المحتملة ينتج عنه الإفلاس.
- **المخاطر الهامة:** التي لن يترتب على الخسائر المحتملة فيها الإفلاس ولكنها سوف تلزم المؤسسة على الاقتراض لمواصلة العمليات.
- **المخاطر الغير هامة** :التي يمكن تعويض الخسائر المحتملة بالاعتماد على الأصول الحالية للمؤسسة أو دخلها دون أن يتسبب في ضائقة مالية.

ما يمكن استخلاصه أن توزيع ظروف التعرض للمخاطرة على واحدة من هذه الفئات الثلاث يتطلب تقرير مبلغ الخسارة المالية التي قد تنتج من تعرض معين للمخاطرة وتقييم قدرة المنظمات على استيعاب مثل هذه الخسائر من اجل تحديد البدائل تحديد البدائل واختيار الوسيلة المناسبة لمواجهة الخطر و هي النقطة التي تشكل منعطفا حاسما على مستوى مدير الخطر لاتخاذ القرار أنسب الطرق المتاحة في التعامل مع كل خطر على حدة، وحيث يتجلى دور مدير المخاطر اساسا في صنع القرار لاختيار وسيلة معينة لمواجهة خطر معين، بأخذ بعين الاعتبار احتمال وقوع الخسارة وحجم الخسارة المادية المحتملة، العوامل المساعدة للخطر والموارد المتاحة لمواجهة الخسارة إذا تحققت ويتم تقييم العوائد والتكاليف لكل وسيلة متاحة لمواجهة الخطر على حسب الامكانيات المتاحة بما يحقق «المنفعة أكبر من التكلفة (أسامة عزمي و شقيري، 2010، الصفحات 48-49). عليه تتضمن هذه الخطوة مدخلان أساسيان للتعامل مع الأخطار التي تواجه الفرد أو المنظمات على حد سواء على المستوى الجزئي او الكلي هما:

- **مدخل التحكم في الخطر "الوقاية والمنع"**: الذي يركز على تدنية الخسائر المتوقعة من وقوع الخطر.
- **مدخل تحويل الخطر**: يعتمد على ترتيب رأس المال اللازم لمواجهة الخسائر الناشئة عن تحقق الأخطار بعد تطبيق مدخل التحكم في الخطر.

I-1-2 مراحله و نطاق اشرافه :

يبدأ بالتخطيط للتعرف على الواقع ورصده .ثم التطبيق و اخيرا الرقابة و التقييم (يهدف الى اصدار حكمنا على المعلومات التى نحصل عليها عبر الرصد،) التي تقودنا للتساؤل حول خيارات الأهداف و/أو الاستراتيجيات و في النهاية كتابة التقارير بالتركيز على نقل و التعليق على المعلومات التي تم الحصول عليها عبر الرصد،و ذلك بالزامية اشراك جميع المستويات في ذلك :على مستوى المجتمع المحلى، بجانب الفاعلين على المستوى الولائى، كما هو الحال على المستوى الوطنى و مستويات المانحين ، فمثلا في الجزائر بغية التحكم في انعكاسات النمو الديمغرافي على مسار التنمية والتصدي

لسلبياته، تقوم باحصاء المواليد و الوفيات و بوضع وتنفيذ عدد من برامج ومشاريع واستراتيجيات قطاعية تنموية. وفي هذا الإطار، ترتكز استراتيجية التنمية الاجتماعية المندمجة على المحاور التالية:

- تنمية الخدمات الاجتماعية والتجهيزات الأساسية.
- تدعيم وتوسيع الحماية الاجتماعية والصحية(محاربة الأمراض المنقولة.)
- تطوير وتقوية آليات الإعانة الاقتصادية والاجتماعية للفئات الضعيفة وذات الدخل المحدود.
- إنعاش التشغيل؛ و التنمية المحلية المستدامة-.

رغم ان المراصد في الوطن العربي قد جاءت متأخرة من اهم الامثلة **لمرصد العربي للتشغيل و البطالة** هو عبارة عن مشروع تشرف عليه منظمة العمل العربية، يهدف إلى رسم سياسات تشغيل فعالة والحد من البطالة، ومتابعة تغير سوق العمل.كما تعد المراصد بدول الخليج العربي تجارب ناجحة حيث تعد السعودية أول من انشأت مرصد حكومي متخصص لتحليل الظواهر الاجتماعية في المنطقة العربية بالنسبة للجزائر من الناحية العلمية و البحثية تم انشاء المركز الوطني للبحث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية و الثقافية ، هو منظمة أبحاث حكومية في الجزائر متخصصة في العلوم الاجتماعية و تابعة لوزارة التعليم العالي و البحث العلمي، مقره في مدينة وهران. بموجب المرسوم التنفيدي رقم 92-215 الصادر في 23 ماي 1992 الجريدة الرسمية عدد 40 اما من الناحية الميدانية : تم إنشاء مراكز للاحصاء مثل الديوان الوطني للاحصائيات. من بين المؤشرات المرصدة في هذا المجال خاصة بالتشغيل و البطالة الى غاية اليوم يضم معلومات الى غاية 2015

I-2- نظام الإنذار الاجتماعي المبكر:

يعد **مفهوم الإنذار المبكر** من المفاهيم العلمية الحديثة التي تقوم على **التنبؤ بالحالات السلبية قبل وقوعها**، من خلال **رصد علامات الخطر وتفسيرها، وإرسال تقارير بذلك إلى متخذي القرار والمنفذين للاستجابة** لها، حيث يتكون نظام الإنذار المبكر الكامل والفعال من أربعة عناصر مرتبطة ببعضها البعض، بدءا من المعرفة بالخطر ونقاط الضعف وانتهاءا بالإستعداد والقدرة على الرد والمجابهة. كما تتضمن أفضل روابط قوية باستخدام قنوات اتصال فعالة بين كافة العناصر: (لأمم المتحدة لتطوير عمليات الإنذار المبكر، 2006) نلخصه كما هو موضح في الشكل أدناه:

الشكل03 : يوضح العناصر الأساسية الأربع لأنظمة الإنذار المبكر المرتكزة على الأفراد

المصدر: (لأمم المتحدة لتطوير عمليات الإنذار المبكر، 2006)

1. **المعرفة بالخطر** : حيث يتم معرفة الخطر من خلال البيانات و المعلومات المجمعة و المحللة للمخاطر المحتملة .
2. **أنظمة المراقبة والإنذار** تقع خدمات الإنذار في قلب نظام الانذار الاجتماعي المبكر بشكل يشكل استراتيجية استبقاية و التي يتم من خلالها التدخل و تحقيق الاستجابة ، هذه الاخيرة التي تحدد : ((WMO Organization Meteorological W)، 2 - 23 أيار/ مايو 2017 - كانكون)

1.2 جهات التعامل مع المخاطر: هي المسؤولة عن الاستراتيجية المثلى التي تختارها من خلال توليفة من الاستراتيجيات(" التكيف،إلغاء او تجنب، التامين او التحوط"،"القطاعية، التمكين، الشاملة "،"التخفيف، التكيف ، الحمائي "،"الوقاية و المنع ، التجزئة و التنويع، التحويل"،.....الخ)

2.2 ا لمستفيدين من الخدمات: الافراد، الاسر ، المجتمعات المحلية و الدولية.

3. **النشر و الاتصالات**: تبليغ الإنذارات للمسؤولين او جهات التعامل مع المخاطر لتمكينهم من إعداد ردود الفعل المناسبة في الوقت المناسب والتي ستساعد تحديد المستفيدين او المتعرضون للخطر بشكل مسبق من خلال أنظمة الإتصالات على المستوى الوطني والأقليمي والمجتمعي .
4. **قدرات الرد** :تكون حسب مراعاة تحقيق التوازن بين احترام خدمات الإنذار وعلى المعرفة بكيفية الرد. وهنا فإن برامج التعليم والإستعداد تلعب دورا محوريا. نظرا لانه من الضروري أن تكون خطط إدارة المخاطر جاهزة وجرى التدرب عليها واختبارها. آما يجب إخطار المجتمع بخيارات التصرف السليم، لتجنب المخاطر .

باختصار يمكن تعريف نظام الإنذار المبكر على **أنه أداة تعطي علامات أو إشارات مسبقة لاحتمالية حدوث خلل ما قبل حدوثه وتفاقمه** .ويعتمد نظام الإنذار المبكر بشكل أساسي على **قاعدة شاملة ودقيقة من المعلومات والبيانات** الخاصة بكافة النواحي التي يتم متابعتها، وتعريف لكافة الأزمات والمخاطر التي قد تتعرض لها، وآثار وتداعيات

ذلك، وهو نظام يهدف إلى تزويد واضعي السياسات ومحلليها بأحدث المعلومات المتاحة عن كافة الجوانب الخاصة بالظواهر الاجتماعية قبل حدوثها. (بلغنامي، 2017)

I-2- 1 مراحل عمل نظام الإنذار الاجتماعي المبكر:

إن الغرض من أنظمة الإنذار المبكر هو بناء قدرة الأفراد والمجتمعات المهددة بالخطر للعمل في الوقت الكافي وبالأسلوب المناسب لتقليل وخفض إمكانية إصابة الأفراد ووقوع الخسائر بالأرواح والإضرار بالممتلكات والبيئة. حيث إن تطبيق نظام إنذار مبكر فعال يتطلب مشاركة كل المراصد الاجتماعية من الأفراد ، الجماعات والتنسيق فيما بينهم.خاصة الدور الفعال الذي تقوم به المجموعات العلمية والأكاديمية في تقديم المعلومات العلمية والفنية المتخصصة لمعاونة الحكومات والمجتمعات في تطوير أنظمة الإنذار المبكر خاصة على مستوى ترجمة البيانات إلي رسائل واضحة ونشر الإنذارات التى يمكن فهمها على أولئك المعرضين للخطر بشكل تنبؤي بناءا على ما قدمته المراصد من مخرجات و منجات و بذلك يرتبط الرصد ارتباطا وثيقا بانظمة الانذار المبكر لاصحاب المصلحة بتوليفة مركبة بين ثلاث عمليات اساسية : جمع المعلومات ، تحليلها و استخدامها من طرف صناع القرار لاختيار البديل الامثل .

حيث يتكون نظام الإنذار الاجتماعي المبكر من ثلاثة مراحل مبينة في الشكل الموالي :

الشكل(04): لنظام الانذار المبكر و مستويات الخطورة (غرفة عمليات) ..

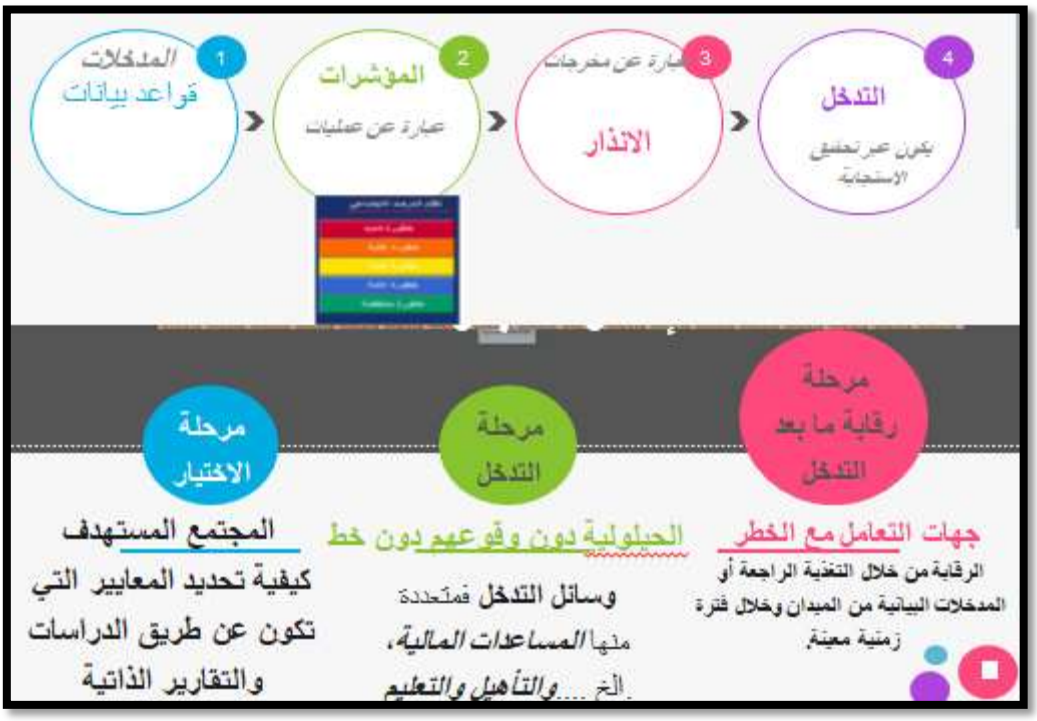

المصدر:بالاعتماد على ماسبق (بلغنامي، 2017)

1. **مرحلة الاختيار**يتحدد في هذه المرحلة **المجتمع المستهدف**، و **كيفية تحديد المعايير** التي تكون عن طريق الدراسات ووالتقارير الذاتية، وصناديق العون، وقوائم المؤسسات المعنية .وقد يتم ذلك باستخدام الرقم الوطني.

2. **مرحلة التدخل**: يعني الحيلولية دون **وقوعهم دون خط** .أما **وسائل التدخل** فمتعددة منها ***المساعدات المالية، والتأهيل والتعليم*** ....الخ .
3. **مرحلة رقابة ما بعد التدخل** : إن عملية الرقابة عملية أساسية بعد عملية التدخل .وقد تكون هذه الرقابة من خلال التغذية الراجعة أو المدخلات البيانية من الميدان وخلال فترة زمنية معينة.

يتم تنفيذها عن طريق ثلاثة مستويات أو جهات **تعنى بتقديم وتوفير شبكات الأمان الاجتماعي في المجتمعات وهي** :(Holzman & Jorgenson, 2000)

1. **الحكومات** عن طريق سياساتها التشريعية وبرامجها التنفيذية المقدمة عن طريق المنظمات الحكومية او الجهات المعنية **برسم سياسات الرعاية** الاجتماعية وفقا لمفهوم إدارة المخاطر الاجتماعية :هناك جهات تعنى فعليا بوضع ورسم السياسات الاجتماعية، وهذه الجهات **هي الوزارات الحكومية، المجالس التشريعية، مؤسسات المجتمع المدني، المنظمات الدولية ذات الاختصاص** كلا في مجاله **كخبراء ومستشارين ومقدمي للخدمات في بعض البلدان**. وتتضمن **صناع السياسة، مخططين اجتماعيين، خبراء ومتخصصين، ممثلين للمجتمع**
2. **المنظمات غير الربحية** المتمثلة في مؤسسات المجتمع المدني، المنظمات الدولية المصرح لها بممارسة أنشطتها في الدولة.)
3. **المنظمات الربحية**(الخاصة)**التي تعنى بتقديم خدمات اجتماعية.**

ويستفيد من هذه الخدمات في العادة العديد : الأفراد، الأسر.على مستوى المجتمعات المحلية. وكافة تقسيماته (أسر، جماعات، مجتمعات محلية، منظمات.) وتشمل كافة مجالات الرعاية الاجتماعية(تعليم، صحه، اسكان، تأهيل، تدريب،...)

I-3 علاقتهما بادارة المخاطر الاجتماعية :

يتم تحديد مصادر المخاطر حسب **أهميتها، وتحديد أشكالها، وأسبابها** .مما يساعد في قياسها ومن ثم العمل على الحد منها بناء على احتماليات حدوثها ومن ثم قوة تأثيرها وحدتها.فللمخاطر مصادر متعددة، كما أن لها نتائج مختلفة كذلك، فهناك ما يكون له تأثير : على المستوى الأصغر(micro الأفراد .)،على المستوى المتوسط(meso الأسر، والمجتمعات المحلية.) و على المستوى الأكبر(macro المجتمعات) وكلما كانت المخاطر ذات تأثير أكبر كلما كانت أهميتها أكبر .بشكل عام تحديد المصادر الرئيسة للمخاطر الاجتماعية التي قد تحدث وتعيق تنفيذ سياسات الرعاية الاجتماعية، من هنا اعطى المرصد الاجتماعي سيناريوهات تنبؤية تخطت البرامج و السياسات الاجتماعية لتصيغ مفهوما جديدا ينطوي تحت مصطلح **الحماية الاجتماعية** الذي يضاف له **التنبؤ بالمخاطر** التي قد **تحدث مستقبلا وتغير مسار سياسات الرعاية الاجتماعية** . و بعد أن يتم تحديد مصادر المخاطر الاجتماعية، تأتي خطوة هامة ألا وهي التحديد لآلية رصد المخاطر الاجتماعية وذلك من أجل الوصول لآلية التعامل معها، ويتم ذلك بطرق متعددة تشمل: (أديب العمري و إبراهيم الخلوف، 2007، صفحة 15)

الشكل (05): رسم تخطيطي لنظام عمل المراصد الاجتماعية و أنظمة الإنذار المبكر بالأخطار المتعددة

المصدر: ((WMO (Organization Meteorological W، 2 – 23 أيار/ مايو 2017 – كانكون)

1. **التحديد المعتمد على الأهداف** :سيكون لكل جهة مشاركة في وضع سياسات الرعاية الاجتماعية أهداف محددة تسعى لتحقيقها خلال المراحل المتعددة بد ء من عملية التخطيط ورسم الاستراتيجية وصولا للعمليات التنفيذية والتقويمية .وبالتالي يجب أن يكون هناك آلية محددة ضمن الأهداف للتعامل مع المخاطر التي قد تظهر في أي مرحلة من المراحل السابقة وتشكل عائق أمام تحقيق أي هدف من الأهداف الموضوعة.
2. **التحديد المعتمد على السيناريو** :حيث يتم وضع سيناريوهات بديلة يتم فيها تحليل التفاعل بين عناصر متعددة وعند ظهور مؤشرات غير المتوقعة أو كانت غير مرغوب بها فإنها ستكون بمثابة الخطر الذي يجب وضعه في الاعتبار. مثال :***عند وضع خطة لخفض معدلات الفقر عن طريق زيادة المساعدات المالية***.
3. **التحديد المعتمد على التصنيف** :هنا يجب أن يكون هناك تفاصيل لجميع مصادر الخطر المحتملة . مثل ما تم الاشارة اليه في الجدول السابق)مصادر متعددة للمخاطر وتكون على مستويات متعددة، وكذلك يختلف المتعرضين لها .ولا بد بالتالي من توفر قوائم فيها حصر للمخاطر.

و تكمن العلاقة بين المراصد الاجتماعية في تنفيذ منهجية ادارة المخاطر على شكل التدخلات العامة التي تسعى إلى مساعدة الأفراد، والأسر والمجتمعات على التعامل مع المخاطر الاجتماعية المحتملة بشكل أفضل من خلال إدارة رشيدة، والتخفيف من الآثار الخطرة المترتبة على المشكلات التي قد تواجههم وتقلل من استفادتهم من سياسات وبرامج الرعاية الاجتماعية (Robert & Steen, 1999) " و بذلك اتخذ مفهوم **الحماية الاجتماعية** الذي ساد في المنظمات والهيئات المالية والتنموية الدولية **بعدا وقائيا جديدا يتخطى مفهوم الرعاية الاجتماعية ليركز على الفئات المهمشة في الدول النامية.** فهي مفهوم يسعى الى الانتقال **من الرعاية الاجتماعية الى الحماية الاجتماعية** عبر الدعم **المادي للفئات الاجتماعية الهشة.**عليه ان الهدف الذي يرجى الوصول له من خلال تطبيق نموذج إدارة المخاطر هو **السعي**

لتوسيع مفهوم الحماية الاجتماعية والتعامل مع المخاطر المتوقعة بشكل يجنب مستقبلا وقوع عدد كبير من أفراد المجتمع ضحايا للفقر والعوز. من خلال مجموعة من الآليات والمؤسسات، التي ترتكز على مبدأ التضامن والتكافل، والتي تضمن للأفراد الحماية من الأخطار الاجتماعية، من خلال اتباع خطوات اساسية تتضمن **مجموعة من البرامج والنظم الموجهة** لتحقيق **اغراض وغايات اجتماعية من شأنها الوصول الى المساواة وتكافؤ الفرص والعدالة الاجتماعية ومراعاة توزيع الثروة وتامين الدخل** بما يؤدي لمواجهة الحاجات وتحقيق المساواة في المجتمع. و باختصار تتمثل في مايلي :

1. **مرحلة وضْع سياسات الرعاية الاجتماعية:** تمُّ فيها تحديد حاجاتِ المجتمع ودراستها، وتحديد بدائلَ للسياسة واختيار أفضلها في ظلِّ حاجات المجتمع وإمكانيات الحكومات في الاخير تُصدِر الجهات المختصَّة القوانين المنفِّذة لسياسة الرعاية الاجتماعيَّة.
2. **مرحلةُ تحقيق سياساتِ الرعاية الاجتماعية:** تُترَجم سياسة الرعاية الاجتماعية إلى خُطط، وتقوم الأجهزة التنفيذيَّة بتنفيذها داخل نطاق الممارسة.
3. **مرحلة تقويم سياسات الرعاية الاجتماعية:** ي عملية مستمرة مع كافة مراحل صنع سياسة الرعاية الاجتماعية، فهي تبدأ مع مرحلة وضْع السياسة، وتستمر حتى مرحلة التقويم النَّهائية، وهو تقويم النتائج.

حيث يتضمن ذلك توفر معلومات كافية حول المخاطر المحتملة حيث أن توافر معلومات كافية سيساعد في خطوة تالية على تحديد المخاطر ومصادرها .وفي هذه الخطوة يجب تحديد ما يلي:

- من هم المتعرضون للخطر؟
- ما هي المخاطر المحتملة؟
- ماهي الجهات التي يفترض أنها ستتعامل مع المخاطر؟

وعلى مستوى الدولة، تسعى الحكومات إلى **أن تكون استباقية** (proactive) بدلا من مجرد **استجابية** (reactive) على الظروف السريعة والعفوية الناشئة عن طريق نظم الانذار الاجتماعي المبكر و هذا ما سنحاول استعراضه في النقطة الموالية.و من هنا يتطلب نظام الانذار الاجتماعي المبكر تبني مدخلين لإدارة المخاطر: (أحمد ، 2013)

أولا : التخطيط لإدارة المخاطر :

1. **مدخل التدخل العاجل(التعامل مع المخاطر خطرا بخطر):** يقوم هذا المدخل على التعامل مع المخاطر بشكل سريع وعاجل ووفقا للموارد المالية المتاحة وبدون سابق معرفة بحجم المخاطر والآثار المترتبة عليها. ولا يعتمد هذا المدخل على التخطيط، وإنما يتفاعل وفقا لمتطلبات اللحظة الحاضرة. ولذلك فإنه يتعامل مع المخاطر، خطراً بخطر، دون وضع نظرة شاملة وكلية لها، وهو يتعامل مع المخاطر التي يمكن أن تسبب ضرراً حالاً، وغالباً ما يترك المخاطر التي سوف تظهر آثارها في المستقبل. وتكون إدارة المخاطر وفقا لهذا المدخل إدارة لأزمات عاجلة، وليس إدارة طويلة المدى.
2. .**المدخل التخطيطي** : يقوم هذا المدخل على التعامل مع المخاطر، ورسم سياساتها، في ضوء نظرة علمية تعتمد على تحديد المخاطر، وحجم خطورتها، وتحديد أهداف واضحة للتعامل معها مع وضع خطة زمنية محددة

لهذا التعامل، تقوم على حساب التكلفة والعائد، وتقوم على التعرف الدقيق على الاحتياجات والمطالب، وتقدير حجم المخاطر والآثار المترتبة عليها ووضع خطوات محددة وواضحة لمواجهتها. بالأسلوب العلمي ويعتمد على جمع البيانات وتحليلها، كما يعتمد على الرصد والتحليل من خلال إدارة علمية رشيدة.

ثانيا إدارة المخاطر كعملية تالية للتخطيط:

بعد التخطيط لإدارة المخاطر (العملية الاولى) تأتي إدارة المخاطر (عملية تالية) والتي يتم بمقتضاها **تنفيذ السياسات المتعلقة بالمخاطر، ومن ثم تحقيق الأهداف التخطيطية التي وضعت من قبل**، لذلك فإدارة المخاطر كأن نتحدث عن إدارة الفقر، أو إدارة البطالة، أو إدارة العشوائيات في المدن المكتظة بالسكان .

1. كانت تقوم من قبل على **مفهوم التدخل**، باعتمادها على **فكرة التكيف السريع للتعامل مع المخاطر الناشئة**.
2. ولكن هذه الإستراتيجية في إدارة المخاطر قد تطورت إلى **إستراتيجية للتخفيف من حدة آثار المخاطر(وقت الازمة)**، وهى إستراتيجية تعتمد **على التخطيط** ولكنها **لا تخطط للقضاء بشكل نهائي على المخاطر، وإنما تخطط للتخفيف من آثارها** حال حدوثها من خلال حزمة إجراءات وتدابير تحد من هذه الآثار.
3. ثم تطورت الإستراتيجية لتتحول إلى **إستراتيجية وقائية** تعمل على الوقاية من الخطر قبل وقوعه، والعمل على التقليل، إلى حد ما، من إمكانية وقوع المخاطر. (Paul, K. Sandhya , & Jeff, 2002)
4. وبناءا على ذلك تطور مفهوم عملية إدارة المخاطر من مجرد التعامل مع المخاطر أو التدخل للتقليل من آثارها وقت الأزمة، إلى مفهوم للحماية الشاملة وهذا هو المفهوم الذي تبناه ، البنك الدولي لإدارة المخاطر .ويقوم هذا المفهوم على إدراك قصور مداخل إدارة المخاطر التي تقوم على التدخل الفوري السريع أو التكيف السريع، كما يقوم على إدراك تزايد حدة المخاطر على أثر العولمة وما يحدث فيها من آثار، وهى آثار لا يمكن للمداخل التقليدية أن تتعامل معها.

وفى ضوء هذا المدخل الحمائي تعرف إدارة المخاطر بأنها **نظام للحماية**، يقوم على عدد من المبادئ:

- فهم إدارة المخاطر باعتبارها شبكة أمان وسند قوى للفقراء والجماعات الهشة.
- النظر إلى سياسات الحماية لا بوصفها تكلفة، ولكن بوصفها استثمارا في رأس المال البشرى.
- عدم التركيز على الأعراض، بل التعامل مع المشكلة من جذورها، و التعامل مع المخاطر تعاملا واقعيا.

ثالثا : من إدارة المخاطر إلى إدارة الأزمة :

تعتبر إدارة المخاطر شكلا من أشكال إدارة الأزمة، ذلك أن وجود الخطر وتراكم أثاره يشكل أزمة .و لكي تكتمل نظرة على مفهوم إدارة الأزمة الدائرة ذات الخطوط الثلاثة: التخطيط لإدارة المخاطر،إدارة المخاطر فإدارة الأزمة. لتصبح هذه الثلاثية ينظر إلى إدارة الأزمة على أنها حلقة من حلقات إدارة المخاطر، والحقيقة أن هذه المكونات الثلاثة : التخطيط لإدارة المخاطر ، عملية الإدارة نفسها و إدارة الأزمة المرتبطة بالمخاطر ترتبط ارتباطًا وثيقًا، وتشكل جميعا حلقات متصلة ومتساندة .فالتخطيط ضروري سواء لإدارة المخاطر أو لإدارة الأزمة، ولذلك فإن كل ما يتعلق بإدارة التخطيط للمخاطر هو أيضا تخطيط لإدارة الأزمة.وإذا اعتمد التخطيط مبدأ الحماية لإدارة المخاطر، فإنه ينظر نظرة تخطيطية أشمل يمكن أن

تؤدى إلى تفادى حدوث الأزمات.ولذلك يقال دائما أن" الأزمات تلقن الدروس"، بمعنى أن الدروس المستفادة من الأزمة لها فائدة كبيرة في إعادة النظر في أطر الحماية القائمة. مثل ما هو موضح في الشكل ادناه:

شكل رقم (06) : شكل تخطيطي يوضح معالم ادارة المخاطر و الازمات

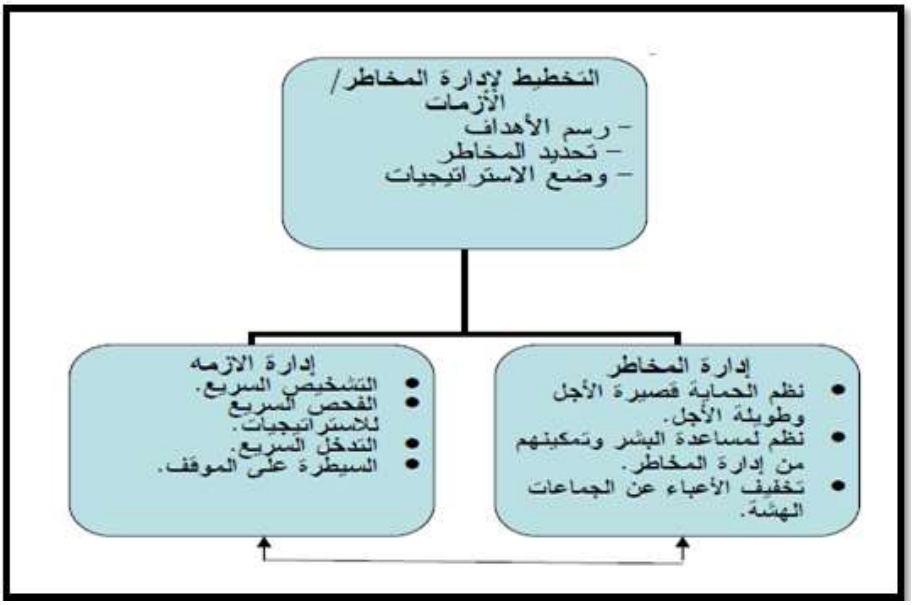

المصدر: (أحمد ، 2013)

II- اهمية المراصد الاجتماعية في قطاع السياحة و النقل :

سببت الأزمة الناجمة عن تفشي كوفيد-19 بانكماش في كافة المؤشرات أعلنت منظمة السياحة العالمية أن سنة 2020 كانت الأسوأ في تاريخ السياحة، إذ خسر قطاع السياحة العالمي 1,3 **مليار دولار** خلالها، جراء القيود التي فرضت على التنقل لوقف تفشي فيروس كورونا. باكثر من **11مرة** من تلك المسجلة خلال الأزمة الاقتصادية العالمية في 2009، وترجم تراجع تدفق السياح في العالم بنسبة **74** % مقارنة مع عام 2019، حيث قدرت منظمة السياحة العالمية انخفاض عدد السياح الدوليين بنسبة **20 %إلى 30 %**في عام 2020. بتدني يتروح ما بين **290 إلى 440 مليون سائح دولي وافد** على مدى تقدير **من 5 إلى 7 سنوات خسارة ف**ي عدد السياح.. (UNWTO، 2021) وأعلنت المنظمة بذلك أن سنة 2020 كانت أسوأ سنة في تاريخ السياحة بعد تراجع عدد السياح في **العالم بمليار شخص** مقارنة مع 2019. مقارنة مع خسائر الأزمة المالية خلال الفترة 2008-2009، أين تراجع عدد السياح بنسبة **4 %** فقط. أثرت الازمات السابقة مثل فيروس سارس على قطاع النقل الجوي **35- %** ، نفس الامر الذي تسببت فيه الجائحة حيث تم اغلاق **32%** من وجهات السفر بسبب كورونا مما أدى الى تراجعت حركة الطيران منذ مطلع يناير 2020 من **176 ألف** الى أقل من **72ألف** رحلة يوميا في أبريل2020 . و هذا راجع الى عدد الطائرات المتوقفة نحو 24 ألف طائرة. و تم تقدير فقدان ما يقدر بـ **400 مليار دولار** في الايرادات. بتسريح نحو **4.8 مليون وظيفة** بما يقارب اختفاء **43%** من وظائف القطاع . و هو ما انعكس بخسارة قطاع السياحة العالمي **1300 مليار دولار** . و تراجع عدد السياح في العالم بمليار شخص مقارنة مع 2019.وبحسب خبراء في المنظمة، فإن **100 إلى 120 مليون وظيفة في قطاع السياحة**، أصبحت مهددة، خاصة في الشركات الصغيرة والمتوسطة، وفق ما ذكرت (وكالة فرانس برس، 2021) . اضافة الى أن تواصل التفشي

السريع لفيروس كورونا خلال شهر أبريل هدد بزيادة فقدان الآلاف من فرص العمل وغلق أبواب المزيد من الشركات السياحية والفنادق. بالرغم من أن بأن بعض الدول فتحت الابواب أمام السياح بشروط صارمة في إطار مجابهة فيروس كورونا، لا تبدو المؤشرات مشجعة لعودة النشاط السياحي سيما بعد تصاعد نسب الإصابة بكورونا المتحورة .

و استمر تأثير الوباء على السياحة العالمية حتى عام 2021، حيث أظهرت بيانات جديدة انخفاضاً بنسبة **87%** **ف**ي عدد السياح الوافدين الدوليين في يناير مقارنة بعام 2020.حيث توقعت منظمة السياحة العالمية، انخفاض السياح الدوليين الوافدين بنحو 85% في الربع الأول من عام 2021، مقارنة بالفترة نفسها من عام 2019، مع استمرار تحديات فيروس " كوفيد-19" من شأنه أن يمثل خسارة بنحو **260 مليون سائح دولي** مقارنة بمستويات ما قبل الجائحة. كما حددت منظمة السياحة العالمية 2 من **السيناريوهات** لعام 2021، والتي تأخذ بعين الاعتبار حدوث انتعاش محتمل في السفر الدولي في النصف الثاني من العام.تستند هذه السيناريوهات إلى عدد من العوامل أبرزها : قيود السفر، نجاح برامج التطعيم و إدخال بروتوكولات منسقة مثل الشهادة الخضراء الرقمية التي خططت لها المفوضية الأوروبية. و في هذه السيناريوهات :

- **السيناريو الأول:** إلى انتعاش في ي**وليو 2021** ، ما سيؤدي إلى زيادة ب**نسبة 65%** في عدد الوافدين الدوليين لعام 2021 مقارنة بأدنى مستوياتها التاريخية لعام 2020.يتواصل عدد الوافدين **أقل بنسبة 55%** عن المستويات المسجلة في عام 2019.
- **السيناريو الثاني:**حدوث انتعاش محتمل في **سبتمبر 2021**، ما يؤدي إلى زيادة **بنسبة 30%** في عدد الوافدين مقارنة ب 2020 ، ومع ذلك، سيكون هذا أقل بنسبة **67%** عن مستويات عام 2019.

وذكرت المنظمة أن التوقعات لبقية العام لا تزال حذرة للسياحة العالمية، ما يدعو إلى تنسيق أقوى بشأن بروتوكولات السفر بين البلدان لضمان إعادة التشغيل الآمن للسياحة وتجنب عام آخر من الخسائر الهائلة للقطاع. ويبقى أمل استعادة القطاع نشاطه لهذا الموسم رهين تطوير خطة التطعيم و انحسار انتشار الفيروس حتى تتعافى السياحة التي تعتبر أهم مصادر النقد الأجنبي و جزء من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد. و هو ما موضح في الشكل الموالي أدناه :

الشكل(07) يوضح : اثر الازمات السابقة و الجائحة على قطاع السياحة العالمي

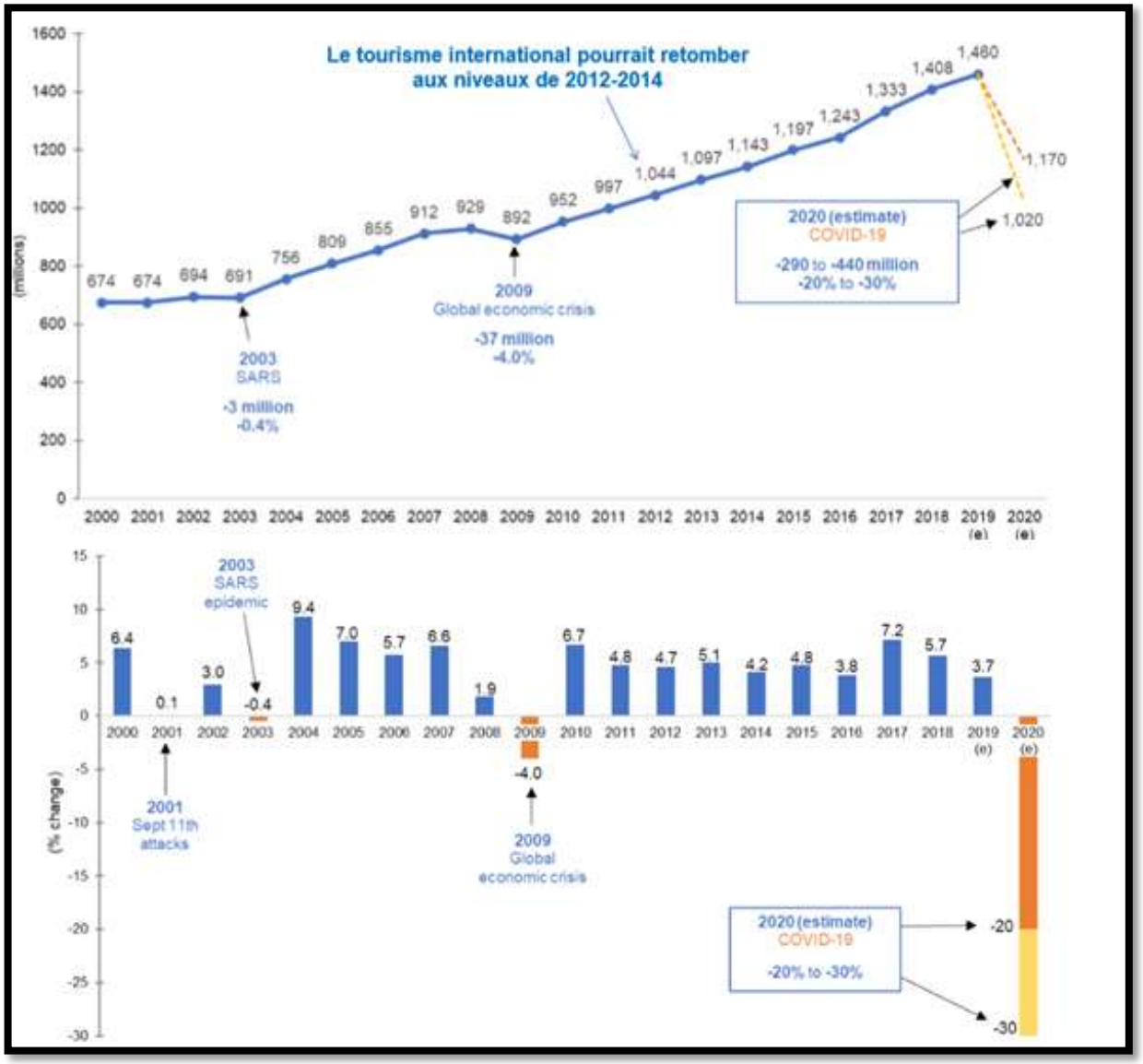

المصدر: (UNWTO، 2021)

II-1- أهمية قطاعي السياحة و النقل:

يشكل قطاع النقل بمختلف أشكالها(البري، الجوي،البحري) :اهمية استراتيجية في مجال السياحة و محركا فعالا في ديناميكية النشاط السياحي. حيث حققت خلال السنوات الفارطة قبل جائحة كوفيد 19 نموا مزدهرا بلغ 461 مليون دولار . كما يساهم قطاع الطيران بنحو 2.7 ترليون دولار بما يوازي3.6 %من الناتج العالمي الاجمالي، حيث نما عدد السياح الدوليين الوافدين بين في جميع أنحاء العالم بنسبة4 %في عام 2019 ليصل إلى 1.5 مليار. إضافة إلى قدرته على توفير 65.5 مليون فرصة عمل ناشئة عن أنشطته المختلفة بحلول عام 2035.

الشكل (08) : السياحة الدولية الوافدة خلال الفترة 1995-2019

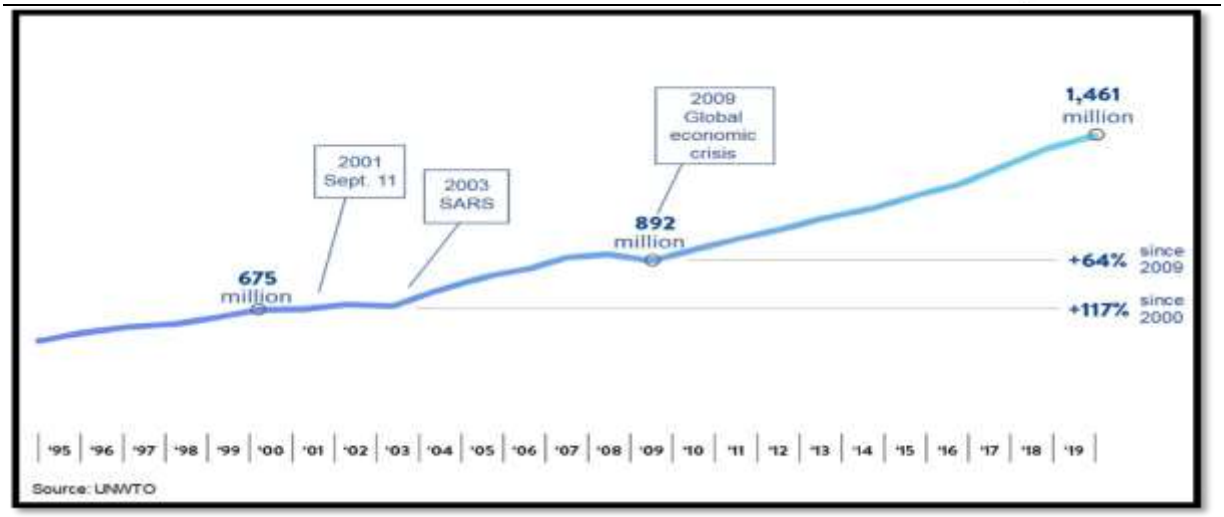

المصدر: UNWTO

في هذا الصدد، وضعت منظمة السياحة العالمية ثلاثة سيناريوهات لخسائر قطاع السياحة:

1. **السيناريو الأول متفائل**، الذي افترض رفع قيود السفر في شهر جويلية، يعني تدني إيرادات السياحة العالمية بأكثر من 900 مليار دولار.
2. **السيناريو الثاني**:بافتراض رفع القيود عن السفر لدى بعض الدول في بداية سبتمبر ، يتوقع تدني الإيرادات بأكثر من 01 تريليون دولار.
3. **السيناريو الأكثر تشاؤما**، الذي افترض رفع قيود السفر في ديسمبر، يعني هبوط الإيرادات بنحو 01 تريليون و200مليار دولار نهاية 2020.

أضافت المنظمة في تقريرها التاسع الاخير حول قيود السفر المتعلقة بكورونا أن ظهور متغيرات جديدة من الفيروس دفعت العديد من الحكومات إلى تبني نهج أكثر حذراً.وتوزعت المناطق المغلقة أمام السياحة إلى 30 منها في آسيا والمحيط الهادئ، و15 في أوروبا، و11 في أفريقيا، و10 في الأميركيتين، و3 في الشرق الأوسط.ورصد التقرير: إغلاق 38 وجهة لمدة 40 أسبوعا على الأقل، في الوقت نفسه أصبحت 34%من الوجهات حول العالم مغلقة جزئيا أمام السياح الدوليين". و فقط 2 % فقط من الوجهات حول العالم رفعت جميع قيود السفر. (الإصدار التاسع من تقرير منظمة السياحة العالمية، 2021)و من أهم الخطوط العريضة التي رصدها التقرير و التي تم تنفيذها اعتبارًا من 1 فبراير 2021:

- **تطبيق قيود السفر** :عبر الوجهات في جميع أنحاء العالم قدرت بـ 217.
- **إغلاق كامل للحدود**: 107 وجهة (عدد 69 وجهة منها أي نسبة 32% مغلقة تماما و 38 وجهة تم إعلاق حدودها تماما لمدة 40 أسبوعا على الأقل (18% منها مغلقة في كل الوجهات حول العالم و 55% منها إغلاق كامل للحدود.)
- **إغلاق جزئي للحدود**: 73 وجهة سياحية (34% من جميع الوجهات حول العالم.)

- **ضرورة تطبيق الاختبار السلبي لـ COVID-19 والحجر الصحي:** حيث تم اجراء 32% من اختبارات تفاعل البوليميراز المتسلسل (PCR) أو اختبارات المستضد السريع Antigen-test عند الوصول من السائحين الدوليين عند الوصول في 70 من جميع الوجهات حول العالم، زائد الحجر الصحي.
- **رفع جميع القيود المتعلقة بـ :**COVID-19 رفعت 5 وجهات سياحية (2% من إجمالي الوجهات في العالم) جميع القيود المتعلقة بـ COVID-19 وهي ألبانيا وكوستاريكا وجمهورية الدومينيكان ومقدونيا الشمالية وتنزانيا.

الشكل(09) : التأثير المقدر على حركة الركاب والإيرادات على مستوى الأقاليم الجغرافية لعام 2020:

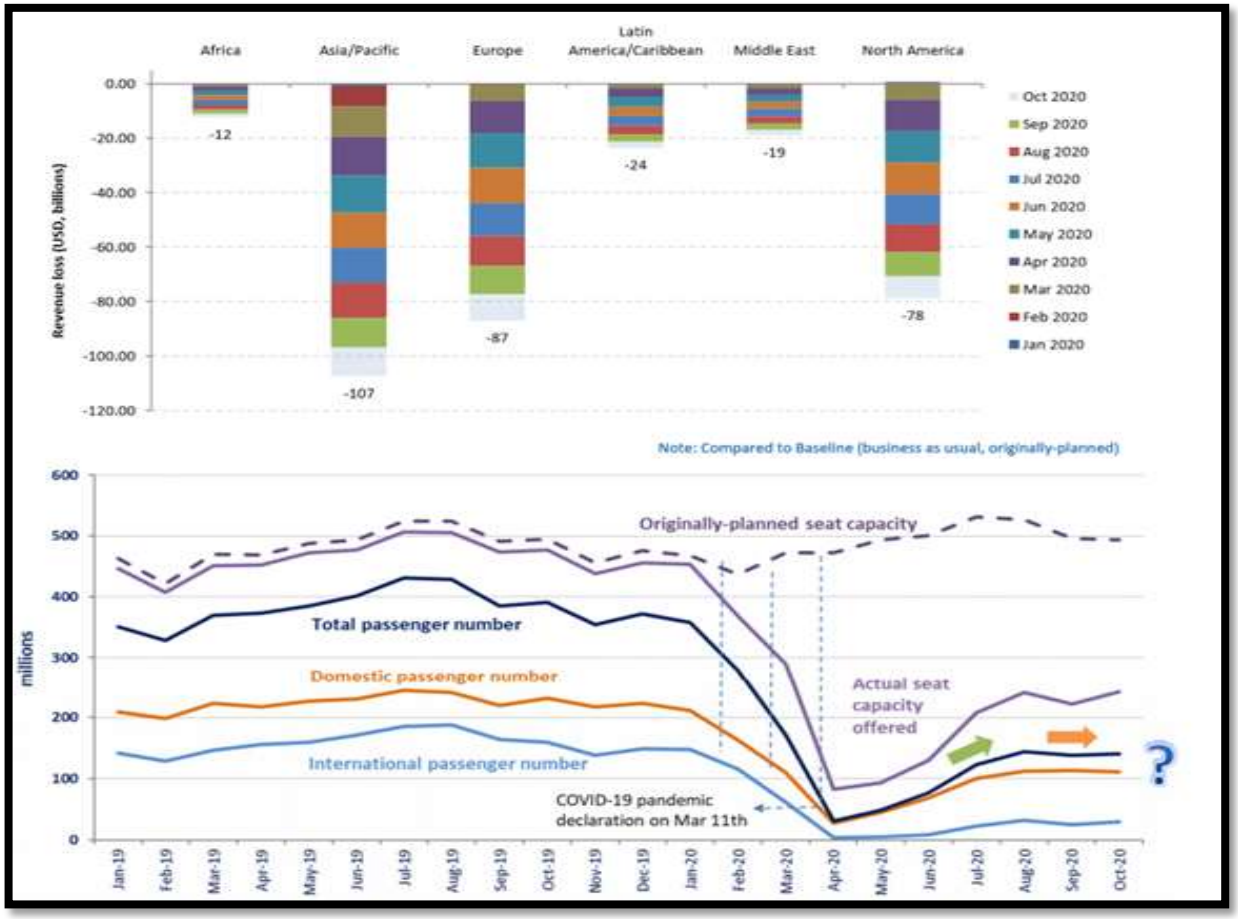

المصدر: (الاتحاد الدولي للنقل الجوي "إياتا"، 2021)

فقد شهدت تطور حركة الركاب العالمية 1945 – 2020 انخفاضا مسجلا في مايلي:

- **حركة الركاب الجويين:** انخفاض إجمالي في عدد الركاب الجويين (الدوليين والمحليين) يتراوح من 59% إلى 60% في عام 2020 مقارنة بعام 2019 (بواسطة منظمة الطيران المدني الدولي)
- **المطارات:** خسارة تقدر بنحو 60% من حركة المسافرين و 61% أو أكثر من 104.5 مليار دولار أمريكي من عائدات المطارات في عام 2020 مقارنة بالعمل المعتاد. (ACI، 2020).

- **الخطوط الجوية**: انخفاض بنسبة 54.7 %في إيرادات الركاب بالكيلومترات (RPKs ، على الصعيدين الدولي والمحلي) في عام 2020 مقارنة بعام 2019 .(IATA، 2020).

لقد شهدت السياحة الدولية نموا مستمرا على الرغم من بعض الصدمات العابرة، مما يدل على قوة قطاع السياحة ومرونته وعلى أنه يعود بالفائدة على كل أقاليم العالم قدرت منظمة السياحة العالمية أن عدد السياح الدوليين قد ينخفض عام 2020 في العالم أجمع بنسبة تتراوح بين **1%** و**3%** بدلا من نمو يتراوح بين **3%** و**4%**، كما كان متوقعا في أوائل كانون الثاني/يناير. بتدني ما بين :**15 مليون دولار– 44 مليون دولار**.كما هو موضح في الشكل :

الشكل (10): رصد نمو السياحة الدولية قبل و بعد جائحة كوفيد خلال الفترة: 2000–2020

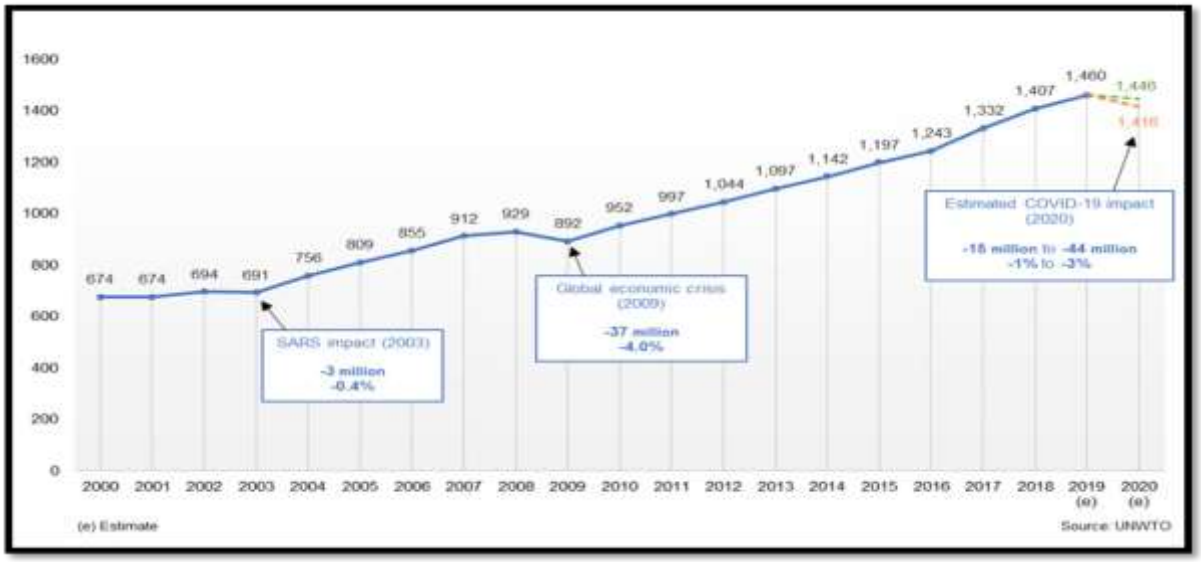

المصدر: منظمة السياحة الدولية

سبب التقلب الطارئ على تطور تفشي المرض، مما قد يؤدي إلى مزيد من المراجعات للتوقعات بعد تفشي فيروس كوفيد المتحور على سلسلة القيم السياحية. ما تطلب ضرورة توفير أحدث البيانات و التحليلات التي تعمل بمعية منظمة السياحة العالمية لرصد أثر فيروس كوفيد – 19 على السياحة و النقل الدولين . حيث تستند هذه التوقعات الجديدة إلى ثلاثة سيناريوهات للخروج من الأزمة:

- إعادة فتح الحدود ورفع قيود السفر في أوائل شهر جويلية (انخفاض بنسبة **58%** في عدد الوافدين) ،
- إعادة فتح الحدود ورفع قيود السفر في أوائل سبتمبر (**70–%**).
- إعادة فتح الحدود ورفع قيود السفر في أوائل ديسمبر (**78–%**).

خاتمة:

أضحت المخاطر في الوقت الراهن تشكل تحديا على الافراد، التنظيم و مؤسسات التامين الاجتماعي في إعداد استراتيجية كمؤشر يعكس مدى انتقاء و استخدام أفضل الوسائل والإجراءات القادرة على تأمين مسارها واستمراريتها في ظل الظروف المحدقة بها من كل جانب. من هنا تظهر الأهمية والدور الذي تلعبه إدارة المخاطر في حياة الافراد و ما يكفل اطمئنانهم في بقاء مؤسساتهم في ظل عدم تأكد الظروف المحيطة بها من جهة و موارد و قدرات المجتمعات المواجهة من جهة ثانية. حيث يتطلب تقييم هذه المخاطر جمع البيانات وتحليلها بشكل منهجي يعتمد على منهجية ادارة المخاطر

الاجتماعية تحت مظلة المراصد الاجتماعية لمراعاة ديناميكية المخاطر وآثار تفاقمها والتغيرات البيئية . إذ يمكن أن يتغير مستوى المخاطر بتغير التأثيرات والعواقب الفعلية للأخطار. كما يمكن أن تقدم دراسات التفاعل وردود الفعل البشري رؤى لتحسين أداء نظم الإنذار المبكر بضرورة توفير البنى التحتية اللازمة لتصميم استراتيجيات آمنة ، تقدم سيناريوهات على اسس علمية صحيحة موثوقة تمكن من كشف و رصد الخطر في الوقت الحقيقي و كذا توفر تنبؤات وإنذارات على مدى 24 ساعة في اليوم، و365 يوما السنة. لذلك تعمل المراصد سواء كانت محلية او دولية في كل الميادين جنبا الى جنبا ،لمراقبة هذه الخدمات وتزويدها بالموظفين المؤهلين اللازمين لهذه العملية. و ف الاخير كخلاصة لهذه الورقة البحثية ارتأينا تقديم التوصيات التالية :

التوصيات :

- ينبغي حفظ البيانات، والتنبؤات والتحذيرات بطريقة موحدة لدعم تحليلات المراصد ما بعد حدوث الظاهرة وتحسين النظام مع اعتماد السلطات التنبيه و المعايير الموحدة لجميع المخاطر من خلال وضع البروتوكولات لإلرسال التحذيرات في نسق قياسي دولي للتنبيه في حاالت الطوارئ والانذار العام، خاصة فيما يخص المخاطر الصحية و البيئية، مع ضمان التحديث المستمر للمخاطر الناشئة و الجديدة .
- تمكين الجهات الفاعلة في ادارة المخاطر الاجتماعية على مستوى قطاعي النقل و السياحة من الأدوات الرقمية لتقديم خدمات أفضل عبر إنشاء بنية تحتية رقمية لربط الجهات الفاعلة في مجال السفر والسياحة في القطاعين العام والخاص بالسلطات الصحية لتحسين التعاون من أجل مواجهة الجائحة.
- ضرورة الاستثمار في بيانات موثوقة و صحيحة بالاستعانة بالأنظمة الذكية وبنيتها التحتية الرقمية اللازمة.
- ضرورة تمكين و اشراك كل الفاعلين في عمليات تحليل المخاطر ذات النطاق الجغرافي، والحجم، والشدة، وإمكانية انتقال الامراض حسب التأثير و الاحتمالية بالرجوع الى البيانات التاريخية والمخاطر المستقبلية المحتملة.
- تحديد بدقة الوكالات الحكومية الوطنية الرئيسية المشاركة في تقييم المخاطر (بما في ذلك، تقييمات المخاطر، وأوجه الضعف والقدرات) وتعريف أدوارها من أجل تشريع سياسات حكومية .
- وضع عمليات تدريبية للخبراء و التقنيين لتقييم ومراجعة دقة البيانات والمعلومات المتعلقة بالمخاطر لتحديد المدى الجغرافي للاخطار و المناطق الامنة و مناطق الاجلاء خاصة بالنسبة للمخاطر السريعة التنقل و التوسع
- ضبط و استعراض المعلومات بشان المخاطر المتعلقة بالانواع المختلفة للأصول لتحديد بالتزامن مع تطوير سيناريوهات التاهب و الاستجابة لتحقيق فعالية البروتوكولات الاستجابية للحزم الوقائية بطريقة تشاركية مع جهات الاستفادة و الفاعلين في صياغة البرامج و الخطط الاستجابية.
- انشاء مستودع مركزي موحد كنظام جغرافي موحد لتخزين و معالجة المعلومات ذات الصلة بالظاهرة او المخاطر مع الالتزام بمواصلة الرصد الوثيق للمؤشرات المحتملة لتداعيات الجائحة على قطاع السياحة و النقل على الصعيدين العالمي و المحلي، مع ضرورة النشر الفوري للتقارير وتقديم توصيات مبدئية منتظمة من فريق الخبراء الاستشاري لارشاد و دعم صناع القرار في اختيار البديل الامثل لمواجهة مخاطر كوفيد-19.

- جمع وتبادل أفضل الممارسات والدروس المستخلصة من المراصد على المستويات : المحلية، الوطنية و الدولية لتقوية انظمة الانذار ودعم تقوية توطيد الدول الأطراف على منع التهديد المتنامي لمختلف المخاطر و طرق كشفها والتصدي لها.
- إشراك وتمكين الجهات المعنية في المجتمعات المحلية ووسائل الإعلام والمجتمع المدني في دعم جهود المراصد الاجتماعية المحلية .مع دعم الدول الأطراف في تعزيز ترصدها الوبائي والفيروسي في إطار استراتيجية شاملة لمكافحة كوفيد-19 مع أصحاب المصلحة المعنيين في مجالي السفر والنقل الدوليين، بما في ذلك الإيكاو ومنظمة السياحة العالمية والأياتا، بهدف الاستعراض المنتظم للإرشادات القائمة على البيّنات بشأن تدابير الحد من المخاطر المرتبطة بالسفر، وتحديث تلك الإرشادات وتعميمها في شكل نُهُج منسقة ومحدودة زمنياً وقائمة على المخاطر لتعزيز استجابة نُظم الانذار والإبلاغ و تحقيق التدخل بشكل استباقي.
- ضرورة تمويل الجهود البحثية الدولية للتوصل إلى فهم أفضل للجوانب المجهولة الحرجة بشأن فيروس كورونا- وطفراته المحددة ومتحوراته والعوامل الجينية المرتبطة بمضاعفاته.

المراجع

أديب العمري ,ا & .,إبراهيم الخلوف ,ا .(2007) .*دور إدارة المعرفة في التقليل من آثار المخاطر، دراسة نظرية* .المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع حول، إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة، 16-18، نيسان، 2007جامعة الزيتونة الأردنية.

حماد طارق عبد العال. (2007). *إدارة المخاطر (أفراد، إدارات، شركات، بنوك)*. مصر: كلية التجارة، عين شمس، الدار الجامعية، الإسكندرية.

WMO (Organization Meteorological W). (2 - 23 أيار/ مايو 2017 - كانكون). *نتائج المؤتمر ألاول للانذار المبكر للاخطار المتعددة*. المكسيك: المنظمة العالمية للأرصاد الجوية.

أحمد ,ز .(2013) .*الدراسة الاولى :التخطيط لآليات إدارة المخاطر الأزمات في السياسات الاجتماعية* .المنامة –مملكة البحرين :سلسلة الدراسات الاجتماعية :لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، العدد (80)ماي.

أسامة عزمي ,س & .,شقيري ,ن .(2010) .*إدارة الخطر والتأمين /ط 1.* عمان :دار الحامد.

الاتحاد الدولي للنقل الجوي "إياتا .(2021) .*'الحركة الجوية العالمية.*

الإصدار التاسع من تقرير منظمة السياحة العالمية .(2021) .*قيود السفر والتدابير التي يتم اتخاذها في 217وجهة سياحية حول العالم* .منظمة السياحة العالمية.

الجمعية المصرية لإدارة الأخطار .(2005) .*معيار إدارة الخطر* . www.erma.égypt.Org .

بلغنامي ,ن .(2017) .*محاضرات ادارة المخاطر الاجتماعية لفائدة طلبة سنوات اولى ماستر* .الجزائر :المركز الجامعي على كافي تندوف.

عاطف ,ع .,محمد محمود ,ا & .,سيد ,ك .(2008) .*تقييم وإدارة المخاطر* .مصر :مركز تطوير الدراسات العليا والبحوث جامعة القاهرة.

لأمم المتحدة لتطوير عمليات الإنذار المبكر .(2006) .*العناصر الأساسية الأربع لانظمة الإنذار المبكر* .ألمانيا :برنامج الإستراتيجية الدولية للحدصن الكوارث/المؤتمر الدولي الثالث للانذار المبكر.

محسن حسين ,م .(1992) .*التأمينات الاجتماعية* .مصر :منشأة المعارف.

محمد حسن ,ق .(1995) .*التأمينات الاجتماعية النظام الأساسي والنظم المكملة* .مصر :دار الجامعة الجديدة للنشر الإسكندرية.

وكالة فرانس برس. (2021).

References

Abdel Aal, H (2007) Risk management (award, departments, companies, banks). Egypt: Faculty of Commerce, Ain Shams, University House, Alexandria.

Ahmed, Z. (2013). The first study: Planning for risk management mechanisms in social crises. Manama - Kingdom of Bahrain: Social Studies Series: Social Affairs Officers in the Arab Gulf Cooperation Council Countries, Issue (80) May.

Al-Omari, A and Al-Khalouf, I (2007) Theoretical Study. The Seventh International Scientific Conference on Risk Management and the Knowledge Economy, 18-16, April, Al-Zaytoonah University of Jordan.

Atef, A., Mohamed Mahmoud, A., & Sayed, K. (2008). Risk assessment and management. Egypt: Center for the Development of Graduate Studies and Research, Cairo University.

Balghnamy, N. (2017). Social risk management lectures for first-year master students. Algeria: University Center on Kaffee Tindouf.

Conceptual Underpinnings for the Social Protection Sector Strategy. Journal of Egyptian Association for Risk Management (2005) Risk Management Standard. www.erma.égypt.Org.

France Press agency. (2021).

Francis , K. (2000). *Droit de la protection sociale.* Paris: DALLOZ.
International Development 11.

Mohsen, M. (1992). Social Security. Egypt: Knowledge facility.
Muhammad Hassan, BC. (1995). Social Insurance Basic Law and Complementary Systems. Egypt: New University Publishing House, Alexandria.

Osama Azmy, S., & Shugairi, N. (2010). Risk management and insurance / i. 1. Amman: Dar Al-Hamid.

Robert ,H.,& Steen, j. (1999).*Social Protection as Social Risk Management:*
The International Air Transport Association (IATA). (2021). global air traffic.

UN (2006) United Nations Early Warning Operations. The four basic elements of early warning systems. Germany: International Strategy for Disaster Reduction Program / Third International Conference on Early Warning.

UNWTO (2021) Madrid, Spain: https://www.unwto.org/ar.

WMO (2017) World Meteorological Organization, 2-23 May.

WTO (2021) The 9th World Tourism Organization Report. Travel restrictions and measures used in 217 tourist destinations around the world. World Tourism Organization.

Paul, S., K. Sandhya , R., & Jeff, A. (2002). *Appling The Social Risk Management (SRM) Framework: Towards an Action Plan for the Proposed Andhra Pradesh, Rural Poverty Reduction Project (APRPRP).* India: Prepared for Society for Elimination of Rural Poverty (SERP)Hyderabad, Andhra Pradesh.